

تمكين سيدات الأعمال من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس



سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في قطاعات الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملف التعريفي الوطني لسلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في مصر: الملخص
التنفيذي

فريق البحث والتحرير
فائزة بن حديد، مريم بوجاجا
يوليو 2022

الخلفية

خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (2017-2019) الذي ينفذ في إطار الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، تم إجراء تدقيق من منظور النوع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والأطر القانونية والاتفاقيات التجارية في البلدان الستة التي يشملها المشروع، وتقييم آثار العولمة وتحرير التجارة على التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الأسواق التجارية. وقد مكنت نتائج التدقيق من لفت الانتباه ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن أهمية "تمكين المرأة وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية"، وذلك عن طريق التوعية القائمة على الأدلة، وأنشطة الدعوة والمناصرة، والتواصل والتشبيك، بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها. وينبغي المشروع الجديد على قاعدة التوصيات والأولويات التي أقرها وحددها أصحاب المصلحة المستهدفون. وانطلاقاً مما سبق، يتلخص الاستنتاج الرئيسي من عملية تحليل الوضع وتدقيق النوع الاجتماعي في أنّ النوع الاجتماعي محايد / سلبي ولا يتمّ تعميمه بالفعل في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، وأنّ البيئة السائدة لا تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والتجارية.

لذلك فإن الأولوية المحددة للمشروع الحالي "تمكين رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة" هي تعزيز قدرة رائدات الأعمال على زيادة فرص وصولهن إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع نظرائهن من الرجال، مع التركيز على مجال الأعمال والأسواق التجارية. أما الهدف الموضوعي للمشروع فيتمثل في "توفير بيئة مواتية لتعزيز وإدماج ريادة الأعمال النسائية في قطاع الأعمال والأسواق التجارية" في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس."

ويتطلب توفير هذه البيئة المواتية إنتاج وتوفير المعلومات بشأن رائدات ورؤاد الأعمال من منظور تحليل النوع الاجتماعي المقارن، ويشمل ذلك تحديد مواصفات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأبرز الفاعلين في ثلاثة قطاعات مختارة، وهي الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحليل سلسلة القيمة المراعية للفروق بين الجنسين (المقاربة والأدوات)، والذي شمل البلدان الستة المذكورة آنفاً، قد تمّ استخدامه لتقييم حالة المساواة بين المرأة والرجل، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والحصول على فرص النشاط التجاري والوصول إلى الأسواق التجارية.

وقد تمّ الاختيار على القطاعات/ القطاعات الفرعية التالية: (1) الزراعة: الصناعات الغذائية؛ (2) الصناعات الخفيفة: المنسوجات والملابس؛ (3) الخدمات: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبالإضافة إلى عمليات المراجعة والتقييم والتحليل، تم التركيز على عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملكها / تديرها النساء والرجال، وهي تمثل عينة من القطاعات الفرعية التي تم اختيارها (الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال).

ويهدف تشخيص القيود والتحديات إلى تحديد أوجه عدم المساواة والفجوات القائمة بين الجنسين وتقييم الاحتياجات من حيث الموارد وبناء القدرات من أجل تحديد الأولويات على مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورائدات الأعمال أنفسهن، بما في ذلك أثناء وبعد فترات الإغلاق التي تم فرضها بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وما خلفه ذلك من تداعيات.

حقائق وأرقام

1. السياق العام

الجدول 1 – المؤشرات العامة

المؤشرات العامة ¹	إناث	ذكور	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات)	-	-	361.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	-	-	12.03
عدد السكان (مليون نسمة)	49.67	50.72	100.39
معدل النمو السكاني %	2.00	1.99	2.00
نسبة السكان بين الجنسين (أنثى / ذكر)	49.47	50.53	0.98

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر نحو 362 مليار دولار في 2020/2019، وهو ثاني أكبر ناتج محلي في إفريقيا. وفي عام 2020 سجلت مصر معدل نمو يقدر بـ 3.6 في المائة، وكانت بذلك البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سجل اقتصاده نمواً إيجابياً. وعلى الرغم من تعطل النشاط الاقتصادي جراء انتشار جائحة كوفيد-19، ومع التخفيف في إجراءات الإغلاق، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي لمصر نمواً بنسبة 2.5 في المائة في عام 2021.

2. ترتيب مصر عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين 2021

احتلت مصر في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لسنة 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المرتبة 129 عالمياً من بين 156 دولة، وبذلك تأتي مصر في المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 72) وتونس (المرتبة 126)، حيث أنها أغلقت في المائة من الفجوة الإجمالية بين الجنسين.

¹ التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين / المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

الجدول 2 - ترتيب مصر عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين 2006-2021

التقدم (2021-2006)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.094	-20	0.639	129	0.579	109

3. التحصيل العلمي

تمتلك مصر أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع وجود 20 مليون طالب في مرحلة التعليم قبل الجامعي. وبالمقارنة مع بقية دول المنطقة، يُعتبر معدل الوصول إلى التعليم في مصر مرتفعاً. ويوجد تكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي وتقريباً في التعليم الثانوي حيث يفوق عدد الفتيات المسجلات نظيره لدى الفتيان.

الجدول 3 - الترتيب المقارن للتحصيل العلمي في مصر 2006 - 2021²

التقدم (2021-2006)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.070	-15	0.973	105	0.903	90

غير أنه توجد تفاوتات بين المناطق وكذلك بين الجنسين على مستوى النتائج التعليمية، وذلك بالنظر إلى أنّ أكثر من 50 في المائة من الطلاب في المدارس المجتمعية التي تُعنى بالأطفال المنقطعين عن الدراسة أو الذين لم يلتحقوا بالمدارس إطلاقاً في صعيد مصر، هنّ من الفتيات.

4. المشاركة الاقتصادية والفرص

الجدول 4 - الترتيب المقارن لفرص المشاركة والمشاركة الاقتصادية لمصر 2006-2021³

التقدم (2021-2006)		2021		2006	
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
+0.005	-38	0.421	146	0.416	108

يوجد في مصر عدد من القوانين واللوائح التي تعزز المساواة بين الجنسين وتدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة على مستوى التشريعات، لا يزال مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة والعمالة منخفضاً للغاية. كما أنّ لدى مصر أدنى معدل بطالة بين الذكور وأعلى معدل بطالة بين الإناث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي لديها أكبر فجوة بين الجنسين في المنطقة بفارق يزيد عن 15 نقطة مئوية، مقارنة بالمغرب، على سبيل المثال، حيث أنّ الفجوة ضيقة نسبياً ولا تتجاوز نقطتين مؤويتين⁴ من ناحية أخرى، تُظهر أحدث البيانات

² التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين / المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)

³ التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين / المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)

⁴ <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/ac780735-en/index.html?itemId=/content/publication/ac780735-en>

المتوفرة أنّ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في مصر يبلغ 18.46 في المائة، مقابل 71.17 في المائة للرجال، أي أكثر من 3.5 أضعاف. وفي عام 2019، بلغ معدل بطالة الإناث 21.33 في المائة، أي أعلى بثلاث مرات من معدل بطالة الذكور التي بلغت 6.73 في المائة.

5. المرأة في عالم ريادة الأعمال

مع ملاحظة محدودية البيانات المتاحة في مصر حول هذا الموضوع والتي تكون أحيانا متضاربة، تمثّل النساء 17 في المائة فقط من العاملين في القطاع الخاص، مقابل 83 في المائة للذكور، وتمثل 31 في المائة في القطاع العام، مقابل 69 في المائة للذكور. وفي المؤسسات الحكومية، تبلغ نسبة حضور المرأة 44.5 في المائة. وتشير أحدث البيانات التي نشرتها السلطات المصرية إلى أنّ نسبة النساء اللواتي يمتلكن مؤسسات خاصة تقدر بـ16 في المائة. ولا تتوفّر معلومات بشأن مشاركة المرأة في أنشطة التصدير والمعارض التجارية وبرامج المشتريات الحكومية. من ناحية أخرى، تمثل رائدات الأعمال أقلّ من 5 في المائة من الأعضاء في أهمّ رابطات الأعمال التجارية، وبالتالي فلا صوت لهنّ في الحوار حول السياسات مع الحكومة.

6. الوضع القانوني للمرأة وحقوقها

Egypt, Arab Rep. - Scores for Women, Business and the Law 2021



تضمّن تقرير "النساء والأعمال والقانون" على مدى السنوات العشر الماضية بيانات عن القوانين واللوائح التي تُعيق ريادة الأعمال النسائية وعمالة المرأة. ويستند المؤشر المقدم إلى دورة حياة المرأة العاملة، مع 35 نقطة بيانات بالنسبة لثمانية مؤشرات. ثم يتم احتساب الدرجات الإجمالية بأخذ متوسط كل مؤشر، مع اعتبار 100 كأعلى درجة ممكنة.

وفي التقرير الأخير سجلت مصر درجة 45 من 100 ، وهي درجة أقل من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (51.5). أما الدول التي احتلت المراتب الأولى بـ 100 نقطة فهي في الغالب دول أوروبية. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فإنّ أعلى البلدان العربية ترتيباً هي الإمارات العربية المتحدة (82.5) ، وأدناها ترتيباً هي دولة فلسطين (26.3).

7. تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات

في إطار استجابتها لجائحة كوفيد-19، كانت مصر أول دولة على مستوى العالم تطلق آلية لتتبع السياسات المتعلقة بالمرأة، بالإضافة إلى اتخاذ الحكومة لما لا يقلّ عن 80 من الإجراءات والسياسات التي تراعي احتياجات النساء خلال الأشهر الأولى من تفشي الوباء في مصر.

وكمثال على هذه الاجراءات، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي عن :

- زيادة عدد المستفيدات من التحويلات النقدية المشروطة في إطار برنامج "تكافل وكرامة" إلى 100 ألف أسرة، وتعزيز الحماية الاجتماعية خاصة للنساء المعيلات لأسرهن؛
- زيادة الدعم الموجه لدعم القيادات النسائية الريفية بدخل شهري من 300 إلى 900 جنيه مصري؛
- زيادة عدد المستفيدات من القروض الميسرة والقروض ذات الفائدة البسيطة لإقامة مشروعات متناهية الصغر لتحسين مستوياتهن المعيشية؛
- تعزيز حماية المسنات من خلال إدماج النساء في سن 65 وما فوق في دور رعاية المسنين ضمن منظومة الحماية الاجتماعية.

8. العقبات والتحديات في عملية زيادة الأعمال (التقييم السريع)

نظراً لعدم توفر المعلومات على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالمؤسسات العاملة في القطاعات الثلاثة المختارة، ونظراً لعدم استجابة المؤسسات لعدد الرسائل الإلكترونية التي تم إرسالها إليها لطلب البيانات الناقصة، تم بفضل الدعم والتعاون من Enroot جمع البيانات حول مالكي المؤسسات المتوسطة الحجم في القطاعات الثلاثة. وتم الاتصال بمجموعة من رواد ورائدات الأعمال (7 رجال و6 نساء) وإجراء مقابلات معهم/معهن عبر منصات افتراضية. وفيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون الوصول إلى الأسواق بصرف النظر عن القطاع، تم التركيز أساساً على نقص المعرفة بالقوانين واللوائح التي تحكم أسواق التصدير المحتملة لمنتجاتهم وبمستوى المنافسة (انظر أدناه : الاحتياجات / التوصيات).

9. تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين

الهدف من تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين هو تقييم القدرة التنافسية وأداء عدد من سلاسل القيمة في كل من القطاعات/القطاع الفرعية المحددة، ومن ثم تحديد العوائق والفرص الحقيقية أو المحتملة للنساء والرجال التي قد تحكمها الأعراف والقوانين والهيكل المؤسسية.

يتم إسناد درجات التقييم على أساس تحليل الردود الخاصة بكل سؤال على مستوى المصفوفة (مع مقارنة سلاسل القيمة المختلفة من خلال قراءة أفقية). تُسند الدرجات لكل قطاع فرعي أو سلسلة قيمة وفقاً للمعايير الفرعية ويكون ذلك باستخدام الدرجات من 1 (منخفض جداً / سيئ جداً) إلى 4 (جيد / مرتفع). يتم التوصل للنتيجة الإجمالية لكل سلسلة قيمة باعتماد الصيغة التالية: الدرجة الإجمالية للقطاع الفرعي = % البعد الاقتصادي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد البيئي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % السؤال) + % بعد الإدماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد المؤسسي X (مجموع الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال). وبذلك نحصل على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، وتكون أعلى درجة هي 4.

مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة : البعد الاقتصادي (40%) ، وبعد النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي (40%) والبعد المؤسسي (20%)، أدى تحليل المعايير المختلفة التي تم تطبيقه على

القطاعات الثلاثة (الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات) وبشكل أكثر تحديداً على القطاعات الفرعية الثلاثة المختارة: الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ما يلي:

الجدول 5: درجات تحليل سلسلة القيمة الحساسة للنوع الاجتماعي

مقاييس تحديد الدرجات	الدرجة الأعلى	القطاع الفرعي 1: الأغذية الزراعية	القطاع الفرعي 2: المنسوجات	القطاع الفرعي 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
البعد الاقتصادي (40%)	1.6	1	0.7	1
بعد النوع الاجتماعي (40%)	1.6	0.52	0.92	1.56
البعد المؤسسي (20%)	0.8	0.62	0.38	0.62
المجموع (100%)	4	2.14	2	3.18

10. التحليل الأولي

انطلاقاً من التحليل المقارن للقطاعات الفرعية الثلاثة، واستناداً إلى المنشورات والبيانات المتاحة،⁵ برز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، على عكس القطاعات الفرعية الأخرى المختارة، باعتباره القطاع الذي يتمتع بأكبر قدر من الإمكانيات من حيث:

- التوسع الاقتصادي، حيث يُقدَّر أن تصل قيمة السوق الخاصة بهذا القطاع إلى 5 مليارات دولار في عام 2022،
- دعم النمو في هذا المجال من خلال استراتيجية الحكومة للفترة حتى عام 2030، بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية،
- تقلص أوجه عدم المساواة بين الجنسين في هذا المجال، مقارنةً بما هي عليه في القطاعات الفرعية الأخرى، بالنظر إلى أنّ هذا القطاع يوظّف النساء المتعلّقات.

الاستنتاجات والتوصيات

أظهر التحليل الشامل لنتائج تحليل الوضع (الكمي والنوعي) والتقييم السريع وتحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين عدداً من الاهتمامات والاحتياجات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التواصل مع أصحاب/صاحبات الأعمال الآخرين/الأخريات بروح تعاونية بهدف تبادل المعلومات حول مجال نشاطهم/هن والفرص المتاحة،
- اكتساب فهم أفضل للقوانين واللوائح التي تحكم قطاع نشاط المؤسسة، مع ضمان الامتثال للمقتضيات التنظيمية،

⁵ واجهت عملية جمع البيانات صعوبات من حيث (عدم توفرها واتساقها). فالبيانات حول موضوع البحث محدودة للغاية، إن لم نقل شحيحة، في مختلف البلدان. وحتى في حالة توفرها وبحسب المصادر التي تمت الاستعانة بها، كانت البيانات متناقضة، وهو ما شكّل تعقيداً إضافياً لعملية البحث.

- وصول أفضل إلى برامج التدريب في المجالات التقنية والإدارية.
- قدرة أفضل على إدارة الموارد البشرية والمالية،
- القدرات والمهارات على تخطيط الأعمال بما في ذلك اعتماد تقنيات جديدة في إدارة الأعمال مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي

من المتوقع أن يتمكن أصحاب المصلحة المعنيون من إثراء هذه النتائج الأولية انطلاقاً من تجاربهم الخاصة وإبراز القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين البلدان وتحديد الأولويات من أجل تطوير إطار استراتيجي يتم تقديمه في جولة أخرى من المناقشات للمصادقة عليه واعتماده في الندوة الإقليمية الثانية التي ستعقد في النصف الأول من عام 2022.